وتبقى الخصخصة مطلبا قوميا

بقلم :
د. م. نادر رياض

إن الاتجاه للاخذ بمفهوم الخصخصة اتجاه عالمى اخذت به الدول الراسمالية وايضا الدول الاشتراكية، لانه ثبت باليقين ان الدول والحكومات هى جهة ادارة وليست جهة استثمار. والادارة فى هذه الحالة تعنى تهيئة المناخ للاستثمار دون الدخول فيه بمعنى وضع القواعد المنظمة لعمل البنوك والبورصات وأسواق المال والقوانين والتشريعات المنظمة للشارع الصناعى والتجارى والمنظمة لعدم حدوث حالات احتكار او تواطؤ ضد مصلحة المستهلك، بينما تترك المجال واسعا للمتنافسين من ابنائها ومن الخارج ايضا ليتبارى كل منهم سعيا لتقديم الأفضل فى خدمة المستهلك والعميل ليبقى فى النهاية هو المستفيد من اكتساب ثقة السوق.

وهناك اكثر من نظرية يؤخذ بها فى عالم الخصخصة لكل منها لها مالها وعليها ما عليها باختلاف هذا وذاك.

فهناك نظرية تقول إن فى سرعة انجاز برنامج الخصخصة تتوفر ميزة الحد من نزيف الخسائر المتوالية والمتراكمة عن كل سنة يتأخر فيها البرنامج والذى لو وضع فى الاعتبار لجعل من أى صفقة بيع بسعر اعلى تأتى متأخرة سنوات اكثر خسارة على الاقتصاد الوطنى من البيع الفورى وان كان بسعر اقل، بمعنى انه يجب وضع الخسائر السنوية المتراكمة فى الاعتبار عند النظر فى العروض المتاحة والقابلة للتنفيذ والمطروحة الآن وذلك بإدخال سرعة إتمام الإنجاز عنصرا فى المفاضلة.

وهناك نظرية أخرى تضع فى الاعتبار أهمية استمرار الصناعة فى حالة كونها صناعة استراتيجية تحتاج الدعم والتطوير بضخ افكار جديدة واستثمارات اليها بمعرفة المشترى المتخصص فى هذه الحالة سواء كان هذا فى صناعة مثل المطاط كالإطارات أو صناعة مثل الكيماويات كالأسمدة أو الصلب أو المسبوكات والمطروقات أو الكابلات او اسلاك اللحام وغيرها من صناعات البنية الأساسية دون إغفال الأهمية الاستراتيجية لصنعة دون أخرى.

وهذا النوع من الخصخصة يرتقى بالفكر الاستثمارى للدرجة التى تجعل من الدولة مستثمرا كبيرا يسعى لجذب استثمارات عالمية اليه ليدخل بها فى دائرة الضوء من واقع التكنولوجيات الحديثة المكتسبة والتى تصلح لتغطية السوق المحلى والتعامل عالميا من واقع الندية والقدرة على المنافسة، وهذا النوع من الاستثمارات غالبا ما يدخل فى نطاق الصناعات الاحتكارية ذات التخصص الدقيق، لذا فانه من الطبيعى ان يتم التعامل معها طبقا للقواعد الخاصة بها وليس طبقا لقوانين المناقصات والمزايدات المحلية.

يبقى مهما ان دخول الأقلام من أصحاب عدم الاختصاص فى الادلاء بارائهم على صفحات الجرائد منددين بهذا أو ذاك من صفقات لا زالت قيد التفاوض وتخضع لأحكام عدم إفشاء السر وهذا من شأنه أن يزيد من عدد الأيادى المرتعشة ناهية عن إضعاف الثقة فى المفاوض المصرى الذى اتخذ افرادا منه الصحافة منبرا للإدلاء بالآراء الشخصية وهو امر يتعارض كل الاعتراض مع الصفة الوظيفية والمهنية للشخصية التى يجب توافرها فى المفاوض المحترف.

يجرى ذلك دون ثمة فائدة تعود على الدولة سوى بعض المواقف التى قد تتشكل لتوظيف ظلال الشك لصالح شخص أو آخر باعتباره المنقذ الأوحد ذا البصيرة المتفرد الذى استطاع أن يدق الأجراس وينبه الآذهان لما كان من شأنه أن يحدث لولا تدخله بإبداء رأيه فى هذا الشأن.

هذا الأمر بالطبع مجاف للحقيقة والواقع إذ أن وزارة الاستثمار ممثلة فى الشركات القابضة التابعة لها وتلك ايضا التابعة للشركات القابضة تحوى من الكفاءات المتخصصة فى عمليات البيع والتقييم بما لديهم من البيانات والاستراتيجيات ما يكفل لهم دون غيرهم اتخاذ القرار المناسب أخذا فى الاعتبار ان هناك فى اغلب الأحوال تعددية فى المحاور والمنابر داخل هذه الشركات ذاتها مما من شأنه ان يرشد أى قرار قبل أن يقترب من المراحل النهائية للبت.

هذا الأمر يدعونا أن نحذر من أن هناك ثمة ظاهرة آخذة فى التكون هدفها إرهاب القائمين على ادارة كل صفقة بما يعوق من اتمامها وهو أمر ليس فى مصلحة الفرد ولا المؤسسة ولا الدولة.

وهناك نظرية تأخذ بها الكثير من الدول الصناعية اعترافا منها بوجهة نظر المشترى المحتمل وهى أن احتمالات النجاح المستقبلية لأى شركة مطروحة فى برنامج الخصخصة يتحدد يوم الشراء وكذا شروط هذا الشراء، بمعنى ان بيع شركة بسعر مبالغ فيه أو بشروط مجحفة لن يكفل لهذه الصناعة النجاح فى المستقبل هذا إذا قبل بها المستثمر فى الأصل، وهو امر ليس فى مصلحة الدولة لأنه يحكم على المشترى الجديد بالفشل قبل أن يبدأ، أى أنه من الواجب أن توفر الدولة للمشترى المحتمل من المغريات ما يشجعه على الشراء وهو أمر لا يحسب على الدولة وإنما يحسب لها باعتبارها من مقومات الحكم الرشيد الذى يحقق مصلحة الدولة من خلال مصلحة الفرد والصناعة الوطنية المملوكة للأفراد.

ولسوف نسعد جميعا يوم أن نقف على سياسة جديدة للدولة تشجع فيها أبناءها المصريين على الدخول فى الخصخصة دون ثمة تردد وتمنحهم من التسهيلات ما يشجعهم على الإقبال فى المجال متحملين المخاطر والأعباء نيابة عن الدولة ليحققوا لأنفسهم نجاحا صناعيا ومحققين للدولة نجاحا اقتصاديا ليكون نتاج هذه العملية نجاحا مزدوجا.

لقد ظل برنامج الخصخصة عبئا على الاقتصاد المصرى لسنوات طويلة نظرا لمروره فى نفق الفساد والإفساد على طوله وظلمة طريقه ليخرج منها بظاهرة الأيادى المرتعشة، وهو أمر نرجو له الا يستمر.

ولقد تغير دور وزارة العمل فى وضعها الحالى عن سابقه فى ظل حصول العمال على حقوقهم دون ثمة معوقات تتطلب الدفاع الوهمى عن حقوق لم تعد مهدرة الى دور الاهتمام بتثبيت العمال وتطوير ادائهم صعودا بهم على سلم الأجور ذات الشرائح الأعلى وذلك بوضع برامج تأهيلية وتدريبية لتلك العمالة لتحقيق ذلك.

يتزامن هذا مع نظرية أن جميع العمال المصريين ابناء وزارة العمل وليس فقط هؤلاء الذين يعملون فى القطاع العام المطروح للخصخصة اذ انه بالقطع سيوظف اخرين معهم فى حالة تسوية حالتهم بما يرضيهم كما هو متبع فى ظل النظام المعمول به.

إذ أن عملية الخصخصة توفر آلية للعاش المبكر دون أن تحظر على العمالة المطبق عليها ذلك البحث عن فرص عمل جديدة سواء فى العمل الحر أو الوظيفى وهو أمر يتساوى مع المطبق فى انجلترا والمانيا واوروبا الموحدة.

وبالنظر الى تجربة الخصخصة لدولة مثل المانيا نجد ان المانيا خصخصت المانيا الشرقية بأكملها تمت فى ست سنوات، فى الوقت نفسه وفرت اعتمادات مالية رخيصة طرحتها عن طريق الجهاز المصرفى بسعر فائدة ١٪، ولكنها قابلة للاسترداد خلال ١٠ سنوات، حيث بلغ حجم الأموال التى ساهمت بها دولة المانيا لخصخصة المانيا الشرقية بضع مئات من ملايين الماركات فى المرحلة الاولى تم استردادها بالكامل مرة اخرى بعد اتمام عملية الخصخصة.

أى ان الخصخصة تحتاج الى تمويل عن طريق الدولة قابل للاسترداد فيما بعد وذلك من خلال البنوك بتمويل الخصخصة مقابل فوائد مصرفية منخفضة ضمن تنظيم مالى توفره الدولة لهذه البنوك.

جريدة الأخبار بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩